سن البلوغ أول واخطر مراحلها:

فئة الشباب الأكثر تأثيرا في حياة المجتمع

تقرير/ حمدي دوبلة

مرحلة الشباب هي ربيع الحياة لكل إنسان والمحطة العمرية البارزة التي يتوقف عليها مستقبل المرء في حياته الدنيا.

ودائما ما تكون فئة الشباب القوة الضاربة والقلب النابض للشعوب والمجتمعات وبوابة التغيير وإحداث الفارق الإيجابي في مسيرة الأمم.

ويظل عنوان الشباب كما يقول المختصون بمثابة السلاح ذي الحدين إذ يمكن أن تتحول هذه القوة من أداة للبناء والإعمار إلى معاول للهدم والتدمير إذا لم تتوفر البيئة الملائمة والتربية النفسية المناسبة التي تراعي طبيعة وخصوصية ومتطلبات هذه المرحلة العمرية الهامة وخاصة مرحلتها الأولى التي تبدأ عند وصول الفتى أو الفتاة إلى سن البلوغ وهي المحطة التي يعتبرها الأخصائيون التربويون أهم فترات العمر وأكثرها حساسية وخطورة وقد تؤدي بالمرء إلى مزالق عديدة ومتاهات غير محمودة العواقب إذا افتقدت للتوجيه السليم والاستثمار الأمثل لهذه الطاقة الشبابية المتفجرة.

القلب النابض

وتبقى شريحة الشباب أهم الشرائح الاجتماعية خاصة في المجتمع اليمني الذي تشكل فيه هذه الفئة الغالبية العظمى من السكان وبذلك تظل بمثابة القلب النابض للمجتمع وهنا تبرز أهمية إعداد الشباب الاعداد الفكري والبدني والروحي وتهيئتهم للقيام بمسؤولياتهم المأمولة إزاء مجتمعهم ووطنهم وبحيث يكونون القوة الفاعلة والإيجابية في مسيرة البناء التنموي عموما وقطع الطريق أمام المتربصين بالشباب من أصحاب الدعوات الهدامة والأفكار الظلامية والذين يجدون سهولة في مهمة الإيقاع بالشباب واستقطابهم إلى تنظيماتهم الإرهابية والتخريبية إذا كان الشباب غير محصن تحصينا فكريا سليما.

مرحلة التحول

ويعتبر سن البلوغ أولى مراحل الشباب وأخطرها على الإطلاق ويقول المختصون أن هذه المرحلة العمرية في حياة الشاب أو الفتاة هي محطة تحول في حياة الإنسان وتتطلب إدراكا عميقاً من المحيطين بالشاب أو الفتاة باحتياجات ومتطلبات هذه المرحلة.

ويؤكد الخبراء والمختصون الاجتماعيون أن غياب الوعي المجتمعي بخطورة سن البلوغ يجعل الشاب يعيش أيام شبابه الأولى في تخبط وحيرة وقد يجد نفسه في مهاوي الضياع، مشددين على ضرورة قيام المنظمات المدنية والمؤسسات الشبابية تحديدا بدورها في التعريف ونشر التوعية العامة بهذه المرحلة العمرية وأسس التعامل السليم معها.. مشيرين إلى أهمية تعريف الشباب والفتيات في سن البلوغ وهي المرحلة الانتقالية بين مرحلتي الطفولة والشباب بالتغيرات الفسيولوجية والجسدية التي تصاحب هذه المرحلة حتى يتجنبوا الانجراف نحو السلوكيات الخاطئة خاصة وأن أبرز ما يصاحب هذه المرحلة الاندفاع العاطفي والتهور والطيش وبالتالي الوقوع في الخطأ.

ويؤكد الباحثون في مجال العلوم النفسية والاجتماعية على ضروة وضع برامج توعوية في المدارس والجامعات بهذه القضايا حتى يتم تزويد من هم في سن البلوغ بالمعرفة والمعلومات اللازمة والسليمة وبما يساعدهم على اجتياز هذه المرحلة دون مخاطر وتمكينهم من إدارة حياتهم خلال هذه المرحلة بشكل إيجابي وتوجيه طاقاتهم في ما ينفع المجتمع فضلاً عن استثمارها في بناء شخصياتهم وتنمية مهاراتهم وإبداعاتهم واستغلالها بشكل إيجابي، وهذه المسؤولية مشتركة يجب أن يضطلع بها الجميع من أولياء أمور ومدارس ووسائل إعلام ومنظمات مدنية وشبابية حتى يكون شبابنا في مأمن من شرور ومخاطر هذه المرحلة العمرية الحساسة في حياة البنين والبنات على حد سواء.

مسؤولية مشتركة

وترى الاخصائية الاجتماعية بجمعية رعاية الأسرة اليمنية تهاني القدسي أن المرحلة الراهنة أكثر مراحل الحياة أضطراباً وانفعالاً نظراً للتغيرات الفسيولوجية التي تصاحب الشاب أو الفتاة فيها وأن أي تعامل خاطئ من قبل الأسرة قد يقود المراهقين إلى الانحراف والضياع وبالتالي الاضرار باستقرار الأسرة والمجتمع بأسره، وتشير القدسي إلى أن التعامل مع المراهقين يحتاج إلى مهارة وفن وقدرات كبيرة، مؤكدة في هذا السياق على الدور الحيوي والمؤثر للأسرة إذ أن على الآباء والأمهات إدراك حاجات أبنائهم في هذه المرحلة من التشجيع والحب والحنان واشعارهم بالتفاهم وبأهمية آرائهم إزاء مختلف القضايا والابتعاد عن التوبيخ والتأنيب وإحباط معنوياتهم.

وتضيف: إن على وسائل الإعلام والمرافق التربوية مسؤولية كبيرة في زيادة الوعي المجتمعي بهذه الجوانب وبما يساهم بصورة إيجابية في تعريف أولياء الأمور بالطرق المثلى في التعامل مع أبنائهم في هذه المرحلة العمرية الهامة والحساسة وتوجيه طاقاتهم الكامنة لما ينفع المجتمع وأبناءه.

دعا الحكومة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحماية حقوق الأطفال

تقرير دولي: القاعدة والجماعات المسلحة إبرز منتهكي حقوق الطفولة في اليمن

564 طفلا تعرضوا للتعذيب والتشويه والاغتصاب والموت منذ 2011م

تقرير/ مطهر هزبر

قالت الأمم المتحد أنها وثقت العديد من البلاغات بتعرض نحو (564) طفلا للقتل والتشويه في اليمن منذ العام 2011م.

وأشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي صدر مؤخرا أنه تم التحقق من 290 حالة من إجمالي عدد الحالات المبلغ عنها منها 79 حالة قتل 62 ولدا و17 فتاة و210 حالات لأطفال تعرضوا للتشويه 180 ولدا 30 بنتا في حين أن معظم الحالات التي لم يتم التحقق منها حدثت في الفترة ما بين يوليو - ديسمبر من عام 2011م وذلك لعدد من الصعوبات التي اعترضت أعمال الرصد في تلك الفترة.

وأشار التقرير الذي يتناول الانتهاكات الجسدية لحقوق الطفل في اليمن في الفترة من يوليو 2011 إلى مارس 2013م وجود صعوبة في تحديد هوية الجناة المسؤولين عن قتل الأطفال وتشويههم في 53% من الحالات الموثقة فيما تم التحقق في الفترة المشمولة بالتقرير من 89 حالة تتعلق بقتل الأطفال أو تشويههم من قبل العديد من الجماعات المسلحة ومنها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة أنصار الشريعة والحوثيون والحراك المسلح.

ويتضمن التقرير معلومات تفصيلية عن الأحداث التي تندرج ضمن الأصناف الستة للانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الأطفال من قبل مجموعات مسلحة وتشمل هذه الانتهاكات تجنيد الأطفال واستخدامهم والقتل والتشويه والاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الجسيمة والاختطافات ومهاجمة المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

وفي هذا الصدد يقول التقرير أن حقوق الطفل في اليمن لا تزال عرضة للانتهاكات الجسيمة وبرغم انخفاض الانتهاكات المتعلقة بمهاجمة المدارس والمستشفيات وقتل الأطفال خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير وذلك بسبب تراجع أعداد حوادث العنف المسلح وإحراز تقدم في العملية السياسية المبنية على الاتفاقية الخليجية ومع ذلك

ارتفعت أعداد الضحايا من الأطفال لأسباب تتعلق بالألغام والذخائر غير المتفجرة ومخلفات الحرب.

تجنيد الأطفال

وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم فقد وثقت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 84 حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم وقد تحققت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ عن 69 من هذه الحالات وكلها تتعلق بصغار في السن تتراوح أعمارهم بين -10 17 سنة حيث التحق 38 مراهقا بالتجنيد في صفوف القوات المسلحة والشرطة العسكرية واستندت التقارير المحقق فيها إلى شهادات مباشرة مستقاة من أطفال لا يزالون في الخدمة العملية في كل من صنعاء ومحافظة أبين.

وعن دور المجموعات المسلحة في اليمن في تجنيد الأطفال والزج بهم في الصراعات أشار التقرير الدولي إلى أن فرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ تمكنت من التحقق من أربع حالات مبلغ عنها لتجنيد الحوثيين أطفالا واستخدامهم في محافظة حجة وجميع هؤلاء الأطفال كانوا مسلحين ويحرسون نقاط تفتيش للحوثيين.

وبين التقرير أن الأمم المتحدة وشركاءها لا يزالون يواجهون تحديات في رصد الانتهاكات التي ترتكبها جماعة الحوثي المسلحة بحق الأطفال، كما تواجه تحديات في تلقي التقارير التي تبلغ عن تلك الانتهاكات لعدة عوامل أهمها ضيق المجال المتاح للعمل الإنساني ولوصول المساعدات الإنسانية ورفض الأسر الإبلاغ عن هذه الانتهاكات, كما تحققت الأمم المتحدة من حالات أبلغ عنها تتعلق بتجنيد جماعة أنصار الشريعة في أبين لـ 21 طفلاً تتراوح أعمارهم بين (17-14) سنة و3 أولاد يبلغون من العمر (16-13) سنة جندتهم اللجان الشعبية.

إجراءات الحماية

ويتناول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في اليمن المجالات التي تستوجب بذل المساعي والتحرك بهدف الرفع من مستوى الحماية التي يتلقاها الأطفال المتضررون من النزاع المسلح في اليمن بالإضافة إلى توصيات دقيقة موجهة إلى جميع الأطراف في الصراع.

وفي هذا الصدد يشير التقرير إلى أنه بدأ العمل المنهجي لرصد الانتهاكات ا لجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها في اليمن في عام 2011م، وإضفاء الطابع الرسمي على هذا العمل في أكتوبر عام 2012م بإ نشا ء فر قة العمل القطرية للرصد والإبلاغ لتشجيع وكالات الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها المشتركة بعدة طرق منها بناء قدرات أكثر من 80 فرداً من العاملين على أرض الميدان من موظفين وقائمين بالرصد وتوحيد الأدوات وتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وأمكن القيام بذلك في جزء منه من خلال المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل ومجموعة التعليم ووزارة التربية والتعليم بعمليات تقييم مشتركة لظروف المدارس في صنعاء ثم توسعت العملية لتشمل محافظ تعز.

بالإضافة إلى رصد الانتهاكات الجسيمة بحقوق الطفل قامت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعدد من أعمال الدعوة وتدابير الحماية البرنامجية والدعوة إلى وضع حد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في اليمن حيث أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في يونيو 2011م بعثة لتقصي الحقائق إلى اليمن وقامت البعثة بجمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل واعتمد مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2011م التوصيات الواردة في التقرير الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي دعت الحكومة اليمنية إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم وفي يوليو 2012م أوفدت مفوضية حقوق الإنسان بعثة متابعة ولاحظت البعثة استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وقتل الأطفال و تشو يههم وارتفاع عدد ا لأ طفا ل ضحا يا الحوادث المتعلقة بالألغام والقذائف غير المتفجرة فضلا عن الهجمات التي تشن على المدارس واعتمد مجلس حقوق الإنسان نتائج هذا التقرير في سبتمبر 2012م.

دعم نفسي اجتماعي

ويتطرق التقرير إلى الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المتضررين من الصراع في اليمن حيث يشير إلى أن المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل بقيادة اليونيسف بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات المجتمع المدني قامت بتقديم الدعم النفسي الاجتماعي لقرابة 500 ألف طفل في المدارس وأماكن ملائمة للأطفال في المجتمعات المحلية وتبين أن 13389 طفلا من هؤلاء الأطفال يوجدون في حالة بالغة الضعف ومنهم من كانوا ضحايا العنف الجنسي ومنهم فارون من أسرهم وتلقى هؤلاء مساعدة متخصصة واستفادوا من إجراءات إحالة إلى جهات أخرى بما في ذلك المساعدة القانونية.

وفي المحافظات المتضررة من النزاع" عدن – أبين – حجة – لحج- صعدة – صنعاء- تعز" تلقى نحو 6126 من المدرسين التدريب والمعارف والمهارات اللازمة للقيام بعملية تعليمية وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المتضررين.

المياه.. أزمة متفاقمة.. وحلول بانتظار التنفيذ

تقرير / صادق السماوي

يعتبر الماء احد المكونات الاساسية في بقاء ونمو حياة البشرية وهو من الثروات الطبيعية بالغة الاهمية للانسان .

في حين تعاني معظم مناطق اليمن ازمة حادة في توفير مياه الشرب والزراعة يضاف الى ذلك الاستنزاف الجائر والحفر العشوائي وغير القانوني وغير المسؤول وبالذات خلال السنوات الماضية مع اتساع رقة زراعة القات الذي يستهلك حوالي 60% من المياه .

ويؤكد وزير المياة والبيئة عبدالسلام رزاز ان قضية المياه واحدة من القضايا التي تنتظر وجود دولة قوية يسود فيها القانون وتكون مؤسسات الدولة هي السائدة كون الوضع المائي في البلاد أصبح خطيرا لدرجة يصعب الإنسان أن يتكلم عنها وأن الخطورة تكمن في مسألتين هما الاستنزاف الجائر غير المسبوق ،وسكوت الدولة والمجتمع عن هذا الوضع .

وقال رزاز :ان اليمن من الدول ذات النسبة العالية في الجفاف , و الامطار فيها قليلة و النمو السكاني السريع والمتزايد بشكل مخيف خصوصا حول الاحواض المائية الرئيسية والتي تعاني من تناقص يومي مما يزيد من خطورة الوضع خلال الثلاثين السنة القادمة إذا لم يتم وضع الحلول .

موضحا أن الأرقام والمؤشرات تقول أن اليمن تستهلك ما يقارب 3 مليارات و500 مليون متر مكعب من المياه سنويا بينما التعويض لا يتجاوز مليارا و500 مليون متر مكعب ،بمعنى أن الفجوة المائية بين التعويض و الاستهلاك تبلغ حوالي 2مليار متر مكعب .

مؤكدا ان الوزارة عملت على استراتيجية وطنية للماه صدرت في نهاية 2012م استوعبت الحلول والمشاكل للمياه وتخضع للجنة متخصصة بالتعاون مع المانحين للتطوير ولتأخذ مدى زمنيا ابعد مابين 2015م_2030م.

واشار وزير المياة والبيئة الى ان الحلول الحالية تكمن في تحلية مياه البحر وقد تم البدء بمناطق تعز وإب بتكلفة تقديرية 200 مليون دولار الى جانب استثمار مياة الصرف الصحي في الزراعه والبناء والتشييد وهناك دراسة وتمويل جاهز لناء محطة معالجة في صنعاء .الى جانب منع أي زراعة تستهلك مياها كثيرة بالذات في القرب من الاحواض الشحيحة وبناء السدود والحواجز المائية .

وأشاد الوزير رزاز بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، فيما يتعلق بقضية المياه كونه تناولها بشكل تفصيلي .

قضية المياه واحدة من القضايا ذات البعد القومي للبلد والتي حظيت باهتمام داخل اروقة مؤتمر الحوار ومخرجاته.

فقد اقر فريق عمل استقلالية الهيئات في تقريره النهائي موجها دستوريا ينص على أن الماء حق إنساني أساسي، ولكل مواطن الحق في الحصول على مياه آمنة بالكمية الكافية وبسعر معقول للشرب والاستخدامات المنزلية و تلتزم الدولة بتحقيق ذلك.

كما أقر الفريق محدات قانونية، تؤكد ضرورة سن قانون للمياه ينص على أن تتبنى الدولة قضايا المياه كقضية استراتيجية تتعلق بالأمن القومي للبلد، وأن الماء مورد اقتصادي تعود ملكيته للدولة وبالتالي له قيمة سعرية، وتجريم حفر الآبار بدون ترخيص رسمي، وأن يراعي التقسيم الإداري للدولة التقسيم الهيدرولوجي، والتأكيد على عدالة تخصيص المياه وإعطاء الأولوية للشرب ثم محاصيل الأمن الغذائي، والربط بين مشاريع الصرف الصحي ومشاريع المياه المحسنة، وتجريم استنزاف وتلويث المياه، واعتماد الأسلوب الاستراتيجي في التخطيط ورسم سياسات التنفيذ عبر خطط وبرامج ممولة تمويلاً كاملاً، وتوحيد سلطات إدارة المياه، وإنشاء المراكز البحثية المتخصصة واعتماد نتائجها والاستفادة منها وإدخالها في قاعدة البيانات.

وأكد الفريق في توصياته فيما يخص المياه والبيئة والقات على ضرورة الاستفادة من تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لتحديث البيانات والمعلومات الخاصة بالمحاصيل والمياه محلياً على المستوى الوطني لرفع دقة المؤشرات المائية مستقبلاً، وإنشاء وتطوير قاعدة بيانات شاملة وموحدة متاحة للجميع تدعم تخطيط ومراقبة الموارد المائية وانتاج المحاصيل، وضرورة التركيز على بناء القدرات في مجالات الدعم ذات العلاقة بالتخطيط لإدارة الموارد المائية وتبني آلية عمل واضحة ومحددة لإدارة التمويلات الخارجية، وإلزام الأحزاب بإدراج قضايا المياه والبيئة في برامجها.

وشددت التوصيات على ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمويل برامج التنمية للموارد المائية، وتبني وسائل الري الحديثة وبرامج حصاد المياه وتدوير مياه الصرف الصحي، وإدراج مفهوم التوازن البيئي والعمرانية الى استراتيجية التنمية العمرانية الوطنية لتصبح محددا للسياسيات الوطنية ووضع مؤشرات لقياس مدى الالتزام بها على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي.

فريق عمل التنمية الشاملة بدوره تطرق الى قضية المياه وخرج بـ 12 قراراً تتعلق بقطاع المياه، دعت إلى إعلان حالة الطوارئ بشأن قضية المياه وجعلها من قضايا الأمن القومي لليمن، ومنع الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية ، وإخضاع الحفارات لرقابة الهيئة الوطنية للمياه، وتحديد مستوى الأعماق المسموح بحفرها، وتشكيل هيئة وطنية عليا لتحديد الخيارات الإستراتيجية بشأن مشكلة المياه مقدمة من الحكومة ومن القطاع الخاص والمجتمع المدني مع تعزيز قدرات وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة للموارد المائية لتنفيذ القانون، واتخاذ التدابير الإسعافية لتوفير المياه للمناطق التي تعاني من شحة المياه وندرتها.

وشددت المخرجات على ضرورة وضع قانون للمياه يبين العلاقة بين المساقط المائية والوديان الزراعية التي يمر بها، وأن تعمل الدولة على إنشاء محاكم خاصة بقضايا المياه ونشر الوعي حول المياه في المنهج الدراسي، وكذلك أن تلتزم بتوفير المياه اللازمة للمواطنين في المناطق الساحلية بأسعار مخفضة مراعاة لمناخ تلك المناطق واحتياجاتها.

كما أكدت القرارات على ضرورة إلزام الدولة سرعة تنفيذ مشروع تحلية مياه البحر لإنقاذ مدينة تعز من كارثة الموت عطشا وفقا للدراسات التي تم إعدادها، وإنشاء خزانات مياه لتخزين المياه لمده لا تقل عن شهر بحيث يكون هناك استعداد لحالة الكوارث.

وتنتظر كل هذه المخرجات الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني إجراءات عملية لتنفيذها على الواقع وبما يؤمن مستوى افضل لحياة المواطنين وحلولا جذرية لمشاكل المياه التي تتفاقم عاما بعد آخر.